سياسة تنظيم تعارض المصالح

صفحة الاعتماد

الاسم	الدرجة الوظيفية	التاريخ	التوقيع
عبدالرزاق داود بن داود	رئيس مجلس الإدارة	تم الاعتماد بتاريخ 1441/04/25هـ الموافق 2019/12/22م، بناءً على موافقة مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 1441/04/15هـ الموافق 2019/12/12م، وموافقة الجمعية العامة غير العادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1441/04/18هـ الموافق 2019/12/15م.	

1-1 السياسة العامة

يحظر تعارض المصالح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين مع مصلحة الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة يجدد سنوياً. وتنشأ حالة تعارض المصالح بشكل عام عندما تكون، - أو حتى عندما يبدو أن - المصلحة الخاصة لعضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المساهم تتداخل –بأي شكل من الأشكال- مع مصلحة الشركة، أو عندما تتأثر كفاية وموضوعية عضو المجلس أو العضو المنتدب في اتخاذ القرار بالمصلحة الشخصية، أو عندما يحصل أحد أقارب عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المساهم على مزايا خاصة نتيجة لموقعة بالشركة.

2-1 الإجراءات التنفيذية

- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة – بغير ترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة – أن تكون له مصلحة (مباشرة أو غير مباشرة) في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، إلا بترخيص مسبق من الجمعية العامة العادية يجدد كل سنة. وعلى عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن. ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني.

- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة – بغير ترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة – أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي باشرها لحسابه الخاص قد أجريت لحسابها.

- لا يجوز للشركة تقديم قرض نقدي من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها بدون موافقة الجمعية العامة أو أن تضمن أي قرض يعقده واحد منهم مع الغير.

- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يذيعوا الى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة أو إلى الغير ما وقفوا عليه من اسرار الشركة بسبب مباشرتهم لإدارتها وإلا وجب عزلهم ومساءلتهم عن التعويض.

- لا يجوز الجمع بين عمل مراجع الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو القيام بعمل فني او إداري في الشركة ولو على سبيل الاستشارة، كما لا يجوز أن يكون ال مراجع شريكاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها او موظفاً لديه أو قريباً له إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية، ويقع باطلاً كل عمل مخالف لحكم هذه الفقرة ويلزم المخالف بأن يرد إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ما قبضه من الشركة.

- تلتزم الشركة بالأعمال التي يجريها مجلس الإدارة في حدود اختصاصه كما يسأل عن تعويض ما ينشأ من الضرر عن الأفعال غير المشروعة التي تقع من أعضاء المجلس في إدارة الشركة.

- يسأل أعضاء مجلس الإدارة بالتضامن عن تعويض الشركة أو المساهمين أو الغير عن الضرر الذي ينشأ عن اساءتهم تدبير شؤون الشركة أو مخالفتهم أحكام نظام الشركات أو نصوص نظام الشركة أو نصوص هذه السياسة وكل شرط يقضي بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن.

- تقع المسؤولية على جميع اعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماعهم، أما القرارات التي تصدر بأغلبية الآراء فلا يسأل عنها المعارضون متى أثبتوا اعتراضهم صراحة في محضر الاجتماع ولا يعتبر الغياب عن حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سببا للإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم الغائب بالقرار او عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد علمه به.

- للشركة ان ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار لمجموع المساهمين وتقرر الجمعية العامة العادية رفع هذه الدعوى وتعين من ينوب عن الشركة في مباشرتها وإذا حكم بشهر افلاس الشركة كان رفع الدعوى المذكورة من اختصاص ممثل التفليسة وإذا انقضت الشركة تولى المصفي مباشرة الدعوى بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية.

- فيما عدا حالتي الغش والتزوير تنقضي دعوى المسؤولية المقررة للشركة بموافقة الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من مسؤولية إدارتهم وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوى المذكورة بعد مرور خمس سنوات من تاريخ انتهاء السنة المالية التي وقع فيها الفعل الضار أو ثلاث سنوات من انتهاء عضوية عضو مجلس الإدارة المعني أيهما أبعد.

- لكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي صدر منهم إلحاق ضرر خاص به ولا يجوز للمساهم رفع الدعوى المذكورة الا إذا كان حق الشركة في رفعها لا زال قائما ويجب على المساهم أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى. وإذا رفع المساهم الدعوى المذكورة فلا يحكم له إلا بقدر ما لحقه من ضرر.

- للمساهمين الذين يمثلون 5% على الأقل من رأس المال ان يطلبوا من الجهة القضائية المختصة الأمر بالتفتيش على الشركة إذا تبين لهم من تصرفات اعضاء مجلس الإدارة او مراجعي الحسابات في شؤون الشركة ما يدعو الى الريبة. وللجهة القضائية المختصة ان تأمر بإجراء التفتيش على إدارة الشركة على نفقة الشاكين، وذلك بعد سماع اقوال اعضاء الإدارة والمراجعين في جلسة خاصة، ولها عند الاقتضاء ان تفرض على الشاكين تقديم ضمان. وإذا ثبت صحة الشكوى جاز للجهة القضائية المختصة المشار اليها ان تأمر بما تراه من اجراءات تحفظية، وان تدعو الجمعية العامة لاتخاذ القرارات اللازمة، كما يجوز لها في حالة الضرورة القصوى ان تعزل اعضاء مجلس الإدارة والمراجعين وأن تعين مديرا مؤقتا تحدد سلطته ومدة مهمته.

- عند تعاقد الشركة أو تعاملها مع طرف ذي علاقة، على أن يشمل ذلك إبلاغ الهيئة والجمهور من دون أي تأخير بذلك التعاقد أو التعامل، إذا كان هذا التعاقد أو التعامل مساوياً أو يزيد على 1% من إجمالي إيرادات الشركة وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة.

منافسة الشركة

مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية والسبعين من نظام الشركات، إذا رغب عضو مجلس الإدارة في الاشتراك في عمل من شأنه منافسة الشركة، أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، فيجب مراعاة ما يلي:

- إبلاغ مجلس الإدارة بالأعمال المنافسة التي يرغب في ممارستها، وإثبات هذا الإبلاغ في محضر اجتماع مجلس الإدارة.

- عدم اشتراك العضو صاحب المصلحة في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين

- قيام رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة العادية عند انعقادها بالأعمال المنافسة التي يزاولها عضو المجلس.

- الحصول على ترخيص مسبق من الجمعية العامة العادية للشركة يسمح للعضو بممارسة الأعمال المنافسة، على أن يجدَّد هذا الترخيص سنوياً

يدخل في مفهوم الاشتراك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله ما يلي:

- تأسيس عضو مجلس الإدارة لشركة أو مؤسسة فردية أو تملكه نسبة مؤثرة لأسهم أو حصص في شركة أو منشأة أخرى، تزاول نشاطاً من نوع نشاط الشركة أو مجموعتها.

- قبول عضوية مجلس إدارة شركة أو منشأة منافسة للشركة أو مجموعتها، أو تولي إدارة مؤسسة فردية منافسة أو شركة منافسة أياً كان شكلها.

- حصول العضو على وكالة تجارية أو ما في حكمها، ظاهرة كانت أو مستترة، لشركة أو منشأة أخرى منافسة للشركة أو مجموعتها

رفض تجديد الترخيص

إذا رفضت الجمعية العامة تجديد الترخيص الممنوح بموجب المادتين الحادية والسبعين والثانية والسبعين من نظام الشركات والمادة السادسة والأربعين من هذه اللائحة، فعلى عضو مجلس الإدارة تقديم استقالته خلال مهلة تحددها الجمعية العامة، وإلا عُدت عضويته في المجلس منتهية، وذلك ما لم يقرر العدول عن العقد أو التعامل أو المنافسة أو توفيق أوضاعه طبقاً لنظام الشركات ولوائحه التنفيذية قبل انقضاء المهلة المحددة من قبل الجمعية العامة

Policy Regarding the Management of Conflicts of Interests

Adoption Page

Name	Position	Date	Signature
Abdulrazzag Dawood BinDawood	Chairman of the Board of Directors	Adopted on 25/04/1441H, corresponding to 22/12/2019G, based on the approval of the Board of Directors during its meeting held on 15/04/1441H corresponding to 12/12/2019G, and the approval of the Extraordinary General Assembly during its meeting held on 18/04/1441H corresponding to 15/12/2019G.	

1.1 General Policy

Board members, Senior Executives and shareholders are prohibited from having conflicts of interest with the Company, except with prior General Assembly consent, to be renewed each year. A "conflict of interest" generally occurs when the private interest of a Board member, a Managing Director or a shareholder interferes in any way, or even appears to interfere, with the interests of the Company as a whole; or when the capacity of a Board member, or Managing Director to take a decision objectively and effectively is affected by a personal interest. Conflicts of interest also arise when an immediate family member of a Board member, a Managing Director or a shareholder receives personal benefits as a result of his or her position at the Company.

1.2 Executive Measures

- A Board member shall not, without prior annually renewed General Assembly consent, have any interest (whether direct or indirect) in the Company's business and contracts. A Board member shall notify the Board of Directors of any personal interest he / she may have in the business and contracts conducted on behalf of the Company, and such notification shall be entered in the meeting minutes. A Board member who is an interested party shall not be entitled to vote on the resolution to be adopted in this regard. The Chairman of the Board of Directors shall notify the General Assembly, when convened, of the activities and contracts in respect of which a Board member may have a personal interest, and shall attach to such notification a special report prepared by the Company's auditor.
- A Board member shall not, without prior annually renewed General Assembly consent, participate in any activity which may likely compete with the activities of the Company, or engage in commerce related to that of the Company. Otherwise, the Company may request compensation or consider that the operations thereby undertaken by said member for his / her own account are actually for the Company's account.
- The Company shall not grant cash loans of any type to any of its Board members without prior General Assembly consent, or guarantee any loans entered into by a Board member with third parties.
- Board members shall not disclose any Company's secrets they came across through their membership on the Board to any Company shareholder or third party, unless such disclosure is made during the meetings of the General Assembly. Otherwise, the concerned Board member shall be dismissed and liable for compensation.
- The Auditor may not participate in the establishment of the Company, or be a member of its Board of Directors, or carry out technical or administrative works for the Company, even in the context of a consultancy. The Auditor may not be a partner of one of the Company's founders, Board members, employees or fourth degree Relatives. Any act contrary to the provisions of this paragraph shall be deemed null and void, and in such case, the violator shall be required to refund any amounts received from the Company to the Ministry of Finance and National Economy.
- The Company shall be bound by any action undertaken by the Board of Directors, within the limits of its competence, and shall be liable for any damage arising from Board members' illegal activities in the management of the Company.
- The members of the Board of Directors shall be jointly liable vis-a-vis the Company, the shareholders or any third parties, for damages caused by their mismanagement of the Company's affairs, or their violation of the provisions of the Companies' Law, the

Company's bylaws, or this policy, and any provision to the contrary shall be deemed null and void.

- All members of the Board of Directors shall be responsible for errors resulting from a decision taken unanimously. Members who raised objections to a decision taken by a majority of Board members shall not be liable therefor, once they have proven their objection in the meeting minutes. Failure to attend a meeting in which a decision was taken shall not be considered as reason for exempting the absent member from liability, unless said member can prove that he was not aware of the decision taken or was unable to object thereto after being informed thereof.
- The Company may file a liability lawsuit against the members of the Board of Directors for errors resulting in damages to all shareholders. The Ordinary General Assembly shall decide to file such lawsuit and appoint the Person acting on behalf of the Company in that regard. If the Company is adjudicated bankrupt, the bankruptcy trustee shall then be competent to file the lawsuit, and if the Company is terminated, then the liquidator shall be competent to file the lawsuit, with the approval of the Ordinary General Assembly.
- Except in cases of fraud and forgery, the Company's liability lawsuit shall be terminated when the Ordinary General Assembly agrees to discharge Board members from liability. In all cases, such lawsuits shall not be heard five years after the date of the end of the fiscal year in which the malicious act took place, or three years after the termination of the Board member's term, whichever comes later.
- When the Board commits an error that causes harm to a shareholder, then said shareholder may file a liability lawsuit on behalf of the Company against members of the Board of Directors, and provided that the Company retains its right to file said lawsuit. The shareholder shall notify the Company of his intention to file a lawsuit. If a shareholder files a lawsuit, he may be compensated only to the extent of damages suffered.
- Shareholders representing at least 5% of the capital may request that the competent judicial authorities investigate the Company if they identify any suspicious behavior on the part of the Board members or the auditors in managing the Company's affairs. The competent judicial authority may order an investigation of the Company's management at the complainants' expense, after hearing the statements of the administrators and auditors in a special session; and if necessary, it may request a guarantee from the complainants. If the complaint is proven valid, the competent judicial authority may order such provisional measures as it deems necessary, and ask the General Assembly to take the necessary decisions in that regard. In cases of absolute necessity, it may also remove the members of the Board of Directors and the auditors.
- Upon contracting or dealing with a related party. This shall include informing the CMA and the public of such contracting or dealing, without any delay, if such contract or deal equals or exceeds 1% of total Company revenues, as stated in the latest audited annual financial statements.

Competing with the Company

Subject to the provisions of Article 72 of the Companies' Law, if a Board member wishes to engage in a business that may compete with the Company or any of its activities, the following shall be observed:

- Notifying the Board of the competing businesses he / she desires to engage in and recording such notification in the minutes of the Board meeting.

- The concerned member shall not vote on the relevant Board and General Assembly decision.
- The Chairman of the Board shall inform the Ordinary General Assembly, once convened, of the competing businesses that the member of the Board is engaged in.
- Obtaining prior Ordinary General Assembly consent for the member to engage in the competing business, provided that such consent is annually renewed.

The following shall be deemed a participation in any business that may compete with the Company or any of its activities:

- The Board member establishing a company or a sole proprietorship, or him holding a controlling shareholding in a Company or any other entity engaged in business activities that are similar to the activities of the Company or its group.
- Accepting membership on the Board of a company or entity that competes with the Company or its group; or managing the affairs of a competing sole proprietorship or any competing company of any form.
- The Board member acting as an overt or covert commercial agent or any equivalent function, for another company or entity competing with the Company or its group.

Nonrenewal of the authorization

If the General Assembly refuses to renew the authorization granted pursuant to Articles (71) and (72) of the Companies' Law and Article (46) of the Corporate Governance Regulations, the member of the Board shall resign within a period specified by the General Assembly; otherwise, his / her membership in the Board shall be deemed terminated, unless he / she decides to withdraw from such contract, transaction or competing venture or regularize his / her situation in accordance with the Companies' Law and its Implementing Regulations prior to the end of the period set by the General Assembly.